

حرف الخاء

obeikandi.com

حرف الخاء

الخَبَرُ:

هو في اصطلاح المُحَدِّثين: يراد به ثلاثة أشياء :

- ١- هو مرادف للحديث النبوى .
- ٢- أن الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره. فهو مغاير للحديث .
- ٣- وقد يكون الخبر أعم من الحديث، أى أن الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عنه أو عن غيره .

خبر الآحاد:

انظر: الحديث الآحاد .

الخَرَج:

في اصطلاح الفقهاء: هو ما يُضْرَب على الأراضى التى احتلّها المسلمون عَنوةً- أى بالحرب والقتال - فإن الإمام مخيرٌ عند احتلاله أرضًا بالقوة أن يَقسِمها بين المقاتلين، وبين أن يوقفها على المسلمين ويضرب على من هى تحت يده من مُسلمٍ، وذِمِّىٍّ خراجا سنويا مستمرا، يُنفق بعدَ جبايته فى صالح المسلمين العام .

ولو صالح الإمام العدو على خراج مُعيّن من أرضهم، ثم أسلم أهل تلك

الأرض، فإن الخراج يسقط عنهم لمجرد إسلامهم، بخلاف ما فتح عَنَوَة، فإنه وإن أسلم أهلُه فيها بَعْدُ، يستمر مضروبا على تلك الأرض .

الخَرَج بالضَّمان :

هو أن ينفسخ العقد، وقد كان للمبيع فائدة حدثت في المدة التي بقى فيها عند المشتري، فإن هذه الفائدة يستحقها .

أى أن المنفعة التي تأتي من المبيع تكون من حق المشتري بسبب ضمانه له لو تلف عنده. فلو اشترى بهيمة واستغلها أياما ثم ظهر بها عيب سابق على البيع بقول أهل الخبرة، فله حق الفسخ، وله الحق في هذا الاستغلال دون أن يرجع عليه البائع بشيء .

وهذا معنى قول النبي ﷺ: «الخراج بالضمان» .

خطاب الشرع .

انظر: الحكم الشرعى .

الخُلْع :

هو في اصطلاح الفقهاء: فراق الرجل زوجته ببدل يحصل عليه .

ويسمى الفداء؛ لأن المرأة تفتدى نفسها بما تبذله لزوجها .

والأصل فيه ما رواه البخارى والنسائى عن ابن عباس قال: جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى رسول الله ﷺ ، فقالت: يا رسول الله، ما أعتب عليه في خُلُق ولا دين، ولكن أكره الكفر في الإسلام^(١)، فقال رسول الله ﷺ: «أتردين

(١) أى: أنها لا تريد مفارقتة لسوء خُلُقهِ ولا لنقصان دينه، ولكن كانت تكرهه لدمامته، وهى تكره أن

تحملها الكراهية على التقصير فيما يجب له من حق . والمقصود بالكفر كفران العشير .

عليه حديثه ؟ » قالت: نعم. فقال رسول الله ﷺ: « اقبل الحديقة، وطلّقها تطليقة ».

والخلع إنما يجوز إذا كان هناك سبب يقتضيه، كأن يكون الرجل معيباً في خلقه أو سيئاً في خلقه، أو لا يؤدي للزوجة حقها، وأن تخاف المرأة ألا تؤدي حدود الله، فيما يجب عليها من حسن الصحبة وجميل المعاشرة. فإن لم يكن ثمة سبب يقتضيه فهو محظور.

الْخُلُوة:

هي عند علماء الصوفية: محادثة السرّ مع الحق - وهو الله عز وجل - حيث لا أحد ولا ملك.

الْخُلُوة الصحيحة:

هي في عرف الشرع: غلق الرجل الباب على منكوحته بلا مانع وطء.

الْخُمَاسِيَّات:

هي في اصطلاح المحدثين: الأحاديث التي في إسنادها خمسة رواة بين المصنّف والنبي ﷺ.

الْخُنْثَى:

هو شخص اشتبه في أمره، ولم يُدَرَّ أذكر هو أم أنثى؟ إما لأن له ذكراً وفرجاً معاً، أو لأنه ليس له شيء منها أصلاً.

وتتبين الذكورة والأنوثة بظهور علامات كل منهما، وهي قبل البلوغ تعرف بالبول، فإن بال بالعضو المخصوص بالذكر فهو ذكر، وإن بال بالعضو المخصوص بالأنثى فهو أنثى، وإن بال منها كان الحكم للأسبق.

وبعد البلوغ إن نبتت له لحية أو أتى النساء أو احتلم كما يحتلم الرجال فهو ذكر، وإن ظهر له ثدى كثدى المرأة، أو درّ له لبن أو حاض فهو أنثى. وهو في هاتين الحالتين يقال له: خنثى غير مُشكّل.

فإن لم يعرف أذكر هو أم أنثى، بأن لم تظهر علامة من العلامات أو ظهرت وتعارضت فهو الخنثى المشكّل.

الخوارج:

اسم أطلق على الفرقة التي خرجت على الإمام على عليه السلام، حيث اعترضوا على قبوله التحكيم، مع أنهم هم الذين أكرهوا عليّاً على قبوله عندما رفع أصحاب معاوية عليه السلام المصاحف ولما ذكّروهم بإكراههم له، قالوا: ولكن ذلك منا كفراً، فقد تبنا إلى الله عز وجل منه، فتب كما تبنا نبايعك.

وشبهتهم: أنهم تعللوا بقول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة]، وقوله: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفِيلٍ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، قالوا: فأمر الله عز وجل وحكم بقتال أهل البغي، وترك على قتالهم لما حكم، وكان تاركا لحكم الله سبحانه مستوجبا للكفر لقول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، وقد حاول على عليه السلام أن يزيل عنهم ما التبس عليهم من أمر التحكيم بأنه إنما حكم كتاب الله عز وجل، وشرط على الحكمين أن يحييا ما أحياه القرآن ويميتا ما أماته القرآن، ولكنهم لم يقبلوا منه واستمروا في ضلالهم حتى انتهى بهم الأمر إلى قتاله، ومن ثم أصبحت الخوارج تحكم على كل مرتكب للكبيرة بأنه يحلّ دمه وماله.

ومن فرقهم في العصر الحديث: «الإباضية».

وتنسب إلى مؤسسها عبد الله بن إباض التميمي، ويدعى أصحابها أنهم ليسوا خوارج، وينفون عن أنفسهم هذه النسبة، والحقيقة أنهم ليسوا من غلاة

الخوارج، لكنهم يتفقون مع الخوارج في مسائل عديدة، منها: أن عبد الله بن إياض يعتبر نفسه امتداداً للمحكّمه الأولى من الخوارج، كما يتفقون مع الخوارج في تعطيل الصفات، والقول بخلق القرآن، وتجويز الخروج على أئمة الجور.

وقد قامت للإباضية دولة مستقلة في عُمان وتعاقب على الحكم فيها إلى العصر الحديث أئمة إباضيون، ولا يزال لهم وجود إلى وقتنا الحاضر في كل من عُمان بنسبة مرتفعة، وليبيا وتونس والجزائر بنسب أقل متفاوتة.

خيار التّديّس :

وهو أن يُدّلس البائع على المشتري ما يزيد به الثمن .
وهذا حرام . وللمشتري خيار الرد ثلاثة أيام، وقيل : إن الخيار يثبت له على الفور .

وأما الحرمة للغلش والتغير .

وإذا كان التديّس من البائع بدون قصد انتفت الحرمة، مع ثبوت الخيار للمشتري دفعا للضرر عنه .

خيار الشّرط :

هو أن يشتري أحد المتبايعين شيئا على أن له الخيار مدة معلومة وإن طالت، إن شاء أنفذ البيع في هذه المدة وإن شاء ألغاه .

ويجوز هذا الشرط للمتعاقدين معا أو لأحدهما إذا اشترطه، ومتى انقضت المدة المعلومة ولم يفسخ العقد لزم البيع .

خيار العيب :

هو أن يبيع شخص سلعة بها عيب دون بيانه للمشتري .

فإذا كان المشتري عالماً بالبيع، فإن العقد يكون لازماً ولا خيار له؛ لأنه رضى به، أما إذا لم يكن المشتري عالماً به ثم علمه بعد العقد، فإن هذا العقد لا يكون لازماً - مع صحته - وللمشتري الخيار بين أن يرد المبيع ويأخذ الثمن الذى دفعه إلى البائع، وبين أن يمسكه ويأخذ من البائع من الثمن بقدر ما يقابل النقص الحاصل بسبب العيب .

خيار الغبن :

الغبن: أن يبيع شخص ما يساوى خمسة بثلاثة، أو أن يشتري شخص ما قيمته ثلاثة بخمسة .

والغبن يُقَيَّدُ بالعرف والعادة، فما اعتبره العرف والعادة غبناً ثبت فيه الخيار، وما لم يعتبراه لا يثبت فيه .

فإذا باع الإنسان أو اشترى وغبن كان له الخيار فى الرجوع فى البيع وفسخ العقد، بشرط أن يكون جاهلاً ثمن السلعة ولا يحسن عملية البيع؛ لأنه يكون حينئذٍ مشتملاً على الخداع الذى يجب أن يتنزه عنه المسلم، فإذا حدث هذا كان له الخيار بين إمضاء العقد أو إلغائه .

وذهب الجمهور من العلماء إلى أنه لا يثبت الخيار بالغبن لعموم أدلة البيع ونفوذه من غير تفرقة بين ما فيه غبن وغيره .

هو إذا حصل الإيجاب والقبول من البائع والمشتري، وتَمَّ العقد، فلكل واحد منهما حق إبقاء العقد أو إلغائه، ما دام فى المجلس، ما لم يتبايعا على أنه لا خيار .

وفى جوازه وعدمه خلاف بين الفقهاء .